جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الإتصالات
صادر

رقم	التاريخ	المرفقات
٢٨٧	٢٠١٩٦٧٢	تقرير ٧ ورقه

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

السيد الأستاذ المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

بالشركة المصرية للاتصالات ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ٢٠١٩/٣/٣١ للشركة المصرية للإتصالات .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

تحريراً في: ٣ / ٦ / ٢٠١٩

" محاسبة / نوال مصطفى المحلاوي "

يطار ...

الجهـاز المركــزي للمحاسبــات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

تقريــر الفحص المحدود

عن القوائم المـــالية المجمعة الدورية المختصرة

للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٣/٣١

****

إلى الســادة / أعضاء مجلس الإدارة

الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المختصرة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة في ٢٠١٩/٣/٣١ وكذا القوائم المجمعة المختصرة للدخل و الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة .

أساس إبداء إستنتاج متحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المجمعة المختصرة والمعلومات التى حصلنا عليها من الادارة نشير إلي مايلي :-

١-عدم حصولنا على إقرارات الإدارة ولم نقف علي أسباب ذلك .

يتعين التزام الشركة بموافاتنا بها .

٢- لم نواف بالقوائم المالية في ٢٠١٩/٣/٣١ لبعض الشركات الشقيقة (فودافون ، خدمات التوقيع الإلكتروني) وكذا القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة (الشركة المصرية بفرنسا ، ميرك ، العالمية للكوابل البحرية) والتي تم إعداد القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية (الأم) في ٢٠١٩/٣/٣١ بإستخدامها ، كما لم نواف بتقرير الفحص المحدود عن مراجعتهم . مما لم نتمكن معه من التحقق من صحة تلك القوائم المالية .

يتعين العمل علي موافاتنا بكافة القوائم المالية المعتمدة للشركات التابعة و الشقيقة المستخدمة في التجميع ، وكذا تقرير الفحص المحدود عنها .

٣- أشارت الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة } إيضاح رقم ٣١-٢ { والخاصة بالإستحواذ علي شركة تابعة (شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية-مينا-) إلي أنه تم تحديد المحاسبة الأولية لتجميع الأعمال المرتبطة بالإستحواذ علي شركة "مينا " بصفة مؤقتة في ٢٠١٨/٧/٣١ (تاريخ الإستحواذ) وذلك لحين إستكمال دراسة ppa(purchase price Allocation) لتحديد القيمة العادلة للإصول و الإلتزامات المحددة المستحوذ عليها و التي أظهرت صافي أصول شركة "مينا" بنحو ٧٢٣,٩ مليون جنية في حين ظهرت قيمتها بالقوائم المالية للشركة المذكورة في ذات التاريخ (٢٠١٨/٧/٣١) بنحو ١٨٠,١مليون جنية بفرق بالزيادة قدرة نحو ٥٤٣,٧ مليون جنية .

الأمر الذي يلزم تصويبة .

ويتصل بما سبق أنه لم يتم موافاتنا بإتفاقية المساهمين بشأن الإستحواذ علي حصة شركة نيو كيميت ميديا للدعاية والإعلان من إجمالي أسهم الشركة المصرية العالمية للكوابل البحرية (إيسك) .

يتعين موافاتنا بها .

4 - لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ٧٨٦ مليون جنيه حتى ٢٠١٩/٣/٣١ (قطاعي الديوان العام وغرب القاهره) ، وذلك لعدم موافاتنا بالبيانات التفصيلية التي تم بناءا عليها اعداد مطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) من خلال نظام الـ kam ، ونشير إلى وجود بعض التحفظات على تلك الإيرادات وردت ضمن تقرير اللجنة المشكلة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لشركات المحمول الثلاثة ومنها :-

أ ـ وجود اختلافات وتناقضات بين السعات التراسلية المفعلة فنيا بقطاعات التشغيل وصيانة التراسل والجهات المحاسبية بقيمه نحو ١٦مليون جنيه لشركات المحمول الثلاثة ، ونشير إلى خلو تقرير اللجنة المذكورة من تحديد الفترة محل الفحص والاثار المحاسبية المترتبة على تلك الإختلافات ، فضلا عن عدم إلتزام شركات المحمول بالسعة التراسلية المطلوبة من طرفهم مما يؤثر على دقة الـ Forecast.

ب- وجود اختلافات في تاريخ المحاسبة بين تقارير ادارة التنسيق الهندسي ونظام الـ kam نتيجة وجود مشاكل فنية أو عدم استلام العميل للدائرة ورفضه للفواتير الخاصة ببعض الدوائر .

ج- طول الفترة الزمنية ما بين اصدار رقم الدائرة للطلب حتى طلب العميل اصدار امر الشغل .

د ـ وجود عدد من الدوائر مازالت تحت التشغيل بعضها تم الغائها والبعض الاخرلم يتم ارسالها الى الحسابات وكذلك وجود عدد من الدوائر مسجلة بأكثر من رقم في اكثر من جهة .

يتعين سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وإستمرار اللجنة في فحص تلك الإيرادات للتحقق من تلافي أوجه القصور التي سبق أن أشارت إليها.

٥- لم نقف على مدى كفاية مخصص القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء البالغ نحو ٥ مليون جنيه حيث بلغت عدد القضايا المتداولة أمام المحاكم المختلفة نحو ٣١ ألف قضية ـ منها عدد ٥١٦٣ قضية عمالية ـ ولم نقف على مبالغ التعويضات الخاصة بكل قضية وإحتمالات الكسب أو الخسارة .

يتعين إعادة النظر في مدى كفاية المخصص المكون لمواجهة الالتزامات المحتملة لكافة القضايا المشار اليها بعاليه .

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بعاليه في الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعداله ووضوح -في جميع جوانبها الهامة- عن المركز المالي المجمع للشركه في ٢٠١٩/٣/٣١وعن نتائج أعمالها المجمعه وعن تدفقاتها النقديه عن الثلاثة أشهر المنتهيه في ذات التاريخ طبقا لمعيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- بلغت قيمة إستثمارات شركة تي إي للإستثمار القابضة- تابعة - فى الشركة المصرية للإتصالات بسنغافورة نحو ٢٣,٠١ مليون جنية بنسبة مساهمة ١٠٠% منذ بدء النشاط في ٢٠١٦/٤/١٦ ، وتجدر الإشارة إلى عدم تحقيق الشركة الأخيرة لأي إيرادات نشاط مما أستتبعه تحقيقها لمجمل خسارة نشاط عن الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنحو ٦٣٦ ألف جنية،صافي خسارة نشاط بنحو٩٨٧ ألف جنية لتبلغ إجمالي الخسارة حتي ٢٠١٩/٣/٣١ نحو ٥,٤٤٤مليون جنية ، وقد أشارت الشركة بردها إلي أنه تم جارى الإنتهاء من الإجراءات الأزمة لبدء تشغيل سعة E بين مصر و سنغافورة .

مما يستوجب سرعة التشغيل الفعلي لما لذلك من اثر علي نتائج أعمال الشركه الام .

٢- لم نواف بمستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه ، بالرغم من تشكيل تلك اللجنة منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ ، حيث سبق تكرار طلبنا لذلك بالعديد من تقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بموافاتنا بذلك .

- كما لم نقف على حصر وموقف أصول تلك الشركة منذ تاريخ قرار التصفية وحتى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وكذا حساب تصفيتها وكيفية التصرف فيها ، ونشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لاستيداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٣-- ساهمت الشركة المصرية (الأم) فى العديد من الشركات المتاحة للبيع والشقيقة ، نورد بشأن بعضها ما يلى :

٣/١- تضمن حساب استثمارات مالية متاحة للبيع مبلغ ٦٠ مليون جنيه قيمة استثمارات الشركة المصرية فى شركة صندوق تنمية التكنولوجيا منذ عام ٢٠٠٣ بنسبة مساهمة ٤٦,١٥% من رأس مال تلك الشركة بصندوقيها الأول والثاني ، وقد حصلت الشركة المصرية على إيراد بنحو ١٩,٨١٥ مليون جنيه فقط منذ بداية الاستثمار حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ .

وقد تم اتخاذ قرار تصفية الصندوق الاول بقرار الجمعية العامة غير العادية له فى ٢٠١٥/٨/٢٠ لمده ٩ أشهر وتمت موافقة لجنة الاستثمار بالشركة المصرية على ذلك وعلى تصفية الصندوق الثاني ايضاً ، وقد ورد برد الشركة علي تقريرنا عن القوائم المالية المجمعة في ٢٠١٨/٩/٣٠ أنه تم تشكيل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة بالصندوق لمتابعة موقف تصفية الشركات .

يتعين موافاتنا بموقف التصفيه وبكيفية وتوقيت الحصول على المبالغ الناتجة من بيع باقى الشركات المكونة للصندوقين حال البيع، وموافاتنا بما أنتهت إليه أعمال اللجنة المشار إليها .

٣/٢- تضمن حساب الاستثمار فى شركات متاحة للبيع نحو١١,٥٢٤مليون جنيه قيمة الإستثمار بشـــــركة كويك تيل المستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٢ ، وتم عمل اضمحلال لتلك القيمة فى السنوات السابقة نظرا لتدهور نتائج اعمالها واتخاذ قرار تصفيتها منذ عام ٢٠١٠ ولم نوافق بحساب التصفية حتي صدور حكم محكمة استئناف عالى القاهرة الاقتصادية فى الدعوى رقم ١١ لسنة ٣ ق بشهر افلاس تلك الشركة .

يتعين موافاتنا بأثر الحكم المشار اليه على استثمار الشركة المصرية فى الشركة المذكورة .

٣/٣- تم مد أجل تصفية شركة النيل للاتصالات (متاحة للبيع) بناء علي موافقة الجمعية العامة العادية لها المنعقده في ٢٠١٧/٤/١٢ لمدة عام أخر ينتهي فى ٢٠١٧/٢/٢٨ لحين البت فى القضايا.

يتعين موافاتنا بموقف القضايا المتداولة مع الشركة المذكورة ، وعما إذا تم مد أجل التصفية لمدة أخرى من عدمه ، و مستجدات التصفية بعد أخر تاريخ مد لها .

٤- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك:-

أ- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه –وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنية - وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ – ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم مما يحول دون التأشير، وقد بلغت جملة خسائرها نحو٢٧,٥٨١ مليون جنيه بنسبة ٩٨,٥% من رأسمالها المصدر وفقا لقوائمها المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ –أخر قوائم مالية تم موافاتنا بها -بلغ نصيب الشركه الأم من خسائرها نحو9.854 مليون جنيه .

وقد أفادت الشركة بردها أن ممثل المساهم (بي تي تراست) حضر إجتماع مجلس إدارة شركة التوقيع الإلكترونى الأخير و تم الإتفاق معه علي قبوله التنازل الكامل عن كامل مديونيته البالغة حوالي ٤،٥ مليون جنيه مقابل حصول أي من المساهمين الحاليين علي حصته بالشركة مع سداد مبلغ ١ مليون جنيه كحد أقصي لحصته في رأس المال وجارى إعداد خطابات للساده المساهمين من قبل إدارة شركة التوقيع الإلكترونى بهذا الصدد لبيان موقف كل منهم تجاه ذلك العرض .

في ضوء ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :

- **الرأي القانوني بشأن الإستحواذ علي حصة المساهم المتخلف عن السداد (شركة بي تي تراست).**
- **موقف الشركة المصرية للإتصالات بشأن توصية لجنة الإستثمار في ٢٠١٨/٩/٢٠ بشراء حصة ذلك المساهم في ضوء المستجدات المشار إليها .**

ب- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧مليون جنيه منها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر – ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، ونشير لتحقيق الشركة أرباح عن العام المالي ٢٠١٨ بلغت نحو٤,٣ مليون جنية لتنخفض الخسائرالمرحلة للشركة المذكورة لنحو 56.364مليون جنيه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١(أخر قوائم تم موافاتنا بها) بنسبة ٨٠,٥٢% من راسمالها المصدر طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها ، و قد أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة الأم فى الشركة المشار اليها .

وقد أفادت الشركة بردها أنه تم عقد الجمعية العامة العادية للشركة العربية لتصنيع الحاسبات بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٩ وقد تم فيه مناقشة موقف المساهمين الغير مسددين لحصصهم والذين أفادوا بان هناك صعوبة في سداد الحصص الخاصة بهم، هذا وقد قام ممثل الشركة المصرية للاتصالات باقتراح ان يتم الوفاء بحصصهم عن طريق تقديم خدمات او تصنيع او منتجات للشركة العربية لتصنيع الحاسبات (كحصة عينية) كبديل عن السداد النقدي .

في ضوء ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :

- ما تم بشأن تنفيذ إقتراح ممثل الشركة المصرية للإتصالات المشار إليه .
- **موقف الشركة المصربة للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة أرباح .**

يتعين موافاتنا بما سبق الإشارة إليه وحث الشركة علي تحقيق أرباح للنهوض بنتائج أعمالها وللتخلص من الخسائر المرحلة .

٥- بلغت قيمة الإستثمارات في شركات شقيقة في ٢٠١٩/٣/٣١ نحو٩.٢٤٥ مليار جنية مقابل نحو ١٣.٤٥٢ مليار جنية في٢٠١٨/١٢/٣١ بإنخفاض قدره نحو ٤.٢٠٧ مليار جنية مرجعه حصول الشركة المصرية للإتصالات علي نحو٤.٨٥٤ مليار جنية من شركة فودافون بناءآ علي الإتفاقية الموقعة معها في فبراير ٢٠١٩ والتي تنص علي حصولها علي نحو ٥.٥ مليار جنية (علي دفعتين) من إجمالي الأرباح المحتجزة لدي شركة فودافون والبالغ نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو٨.١٥٤ مليار جنية – هذا ويبلغ نصيب الشركة المصرية للإتصالات منها في ٢٠١٩/٣/٣١ نحو ٣.٩٤٨ مليار جنية .

يتعين موافاتنا بموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون ، كذا محضر إجتماع الجمعية العمومية للشركة المذكورة عن قوائمها المالية المنتهية فى ٢٠١٩/٣/٣١ .

٦- يتعين موافاتنا بمحاضر إجتماع الجمعيات العمومية لكافة الشركات عن قوائمها المالية المنتهية فى ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ونشير إلي أنه لم نوافا بالقوائم المالية لكافة الشركات المتاحة للبيع عن ذات الفترة - يتعين سرعة موافاتنا بها .

تحريراً في : ٣/ ٦ /٢٠١٩

"مديرو العموم"

"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن "

"محاسب/حسن سعيد يوسف"

"محاسبة/شرين المغربي"

وكلاء الوزارة

نواب أول مديرة الإدارة

"محاسب/إيهاب سالم محمود"

"محاسبة / رضوة محمد أمين"

"محاسب/ عاطف صبحي حسن"

"محاسبة / وفاء محمد يوسف"